— ٤ —

[القول في عناصر البرهان الجدلي بخاصة]

فنقول : ان الحدّ هو القول الدّال على ماهية الشيء التي بها وجوده الذي يخصّه . والحدّ انما يوجد معرّفًا في احد موضعين : اما معرّفًا لما يدل عليه اسم مفرد كقولنا : هل الانسان حيوان ناطق ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه قول . وهذا يوجد على ثلاثة اصناف : اما معرّفًا لما يدلّ عليه قول يجري مجرى الاسم مثل قولنا : هل كسوف القمر هو اظلامه لوقوعه في مخروط ظل الارض ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه برسم مثل قولنا : هل القابل للعلم هو الحيوان الناطق ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه بحدّ ، وذلك ممكن[1] فيما له حدّان ، مثل قولنا : هل الصوت الذي في الغيم هو تموّج ريح محتبس فيه ؟ فأن هذين[2] حدّان للرعد . وربما استعمل ذلك اذا كان للشيء حدّ ، ولكل واحد من اجزائه حدّ ، فيستعمل حدّ كل واحد من اجزاء الحدّ مكان ما تدل عليه اسماؤها . واما التعريف الذي فيه اسم بدل اسم ، وذلك اذا جهلنا ان دلالة الاسم الاول هي دلالة الاسم الثاني كقولنا : هل الجميل هو المؤثر؟ فهو داخل بالجنس في باب الحدّ ، اعني في مطلوبات الحدود . وكذلك الرسوم التي تستعمل على انها شارحة له لدلالة الاسم لا على انها معرّفة فيه معنى موجودًا كقولنا : هل ما يدلّ عليه اسم الخلاء هو مكان لا متمكن فيه ؟ وبالجملة فالنوع من الطلب الذي يبحث فيه هل كذا هو كذا بعينه او هو غيره هو داخل في هذا الطلب . وانما كان ذلك كذلك لان الذي يثبت ان الشيء حدّ للشيء فقد اثبت قبل انه هو هو[3] بعينه ، والذي يثبت انه ليس هو هو وانه غير فقد ابطل الحدّ . فلذلك كانت مواضع الهو هو والغير معدودة في مواضع الحدّ . ومما يدلّك على ذلك ان الجمهور يرون ان تبديل الاسم باسم اعرف منه هو الحدّ ، كما نجد المتكلمين يحدّون العلم بأنه المعرفة .

والخاصة هي ما لم تدلّ على ماهية الشيء ، وهي موجودة لكل الشيء وحده ومنعكسة عليه في الحمل . مثال ذلك قبول العلم للانسان ، فأنه متى وجد الانسان وجد القابل للعلم ، ومتى وجد القابل للعلم وجد الانسان . وذلك ان المشهور من امر الخاصّة انه ليس يمكن ان يوجد لغير ذي الخاصة ، وان كان ليس يمتنع ان يسمى خاصة ما يوجد اعمّ من

الشيء اذا وجد له وحده في بعض الاوقات ؛ فأن النوم انما يكون خاصة لانسان ما اذا لم يوجد في ذلك الوقت او في ذلك الموضع نائم[4] غير ذلك الانسان . وقد يسمى خاصة ما يوجد في بعض النوع لاكنه لا يوجد في غيره ، مثل الزرقة في الانسان ، الاّ ان الخاصة هي التي حددنا ، وهذه[5] ان قيل لها خاصة فباشتراك الاسم او بتأخير .

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ؛ وفي هذا النوع من الطلب ، اعني هل كذا هو[6] جنس لكذا ، يدخل ما يقال فيه : هل كذا وكذا تحت جنس واحد ام في اجناس مختلفة ؟ وذلك انه اذا[7] طلبنا مثلاً : هل الثور والانسان[8] تحت جنس واحد ؟ وتبيّن لنا ان الانسان حيوان والثور ايضًا حيوان بمواضع الجنس ، كما قد تبيّن لنا انهما تحت جنس واحد وان تبيّن انه جنس لاحدهما وغير جنس للآخر تبيّن انهما ليسا[9] تحت جنس واحد بعينه .

واما العرض فانه يرسم ها هنا برسمين اذ كان ليس في واحد منهما كفاية في رسمه المحيط به . واحد الرسمين هو ان العرض هو ما لم يوجد واحدًا من هذه الثلاثة : لا حدًّا ، ولا خاصة ، ولا جنسًا ، وهو موجود في الشيء . والرسم الثاني هو الذي يمكن ان يوجد لشيء واحد بعينه والاّ[10] يوجد ، وذلك ان الرسم الاول يشمل المفارق من الاعراض وغير المفارق . وهذا الرسم انما تفهم طبيعته من جهة العدم ، اعني من جهة انه عدم الامور التي قيلت في حدود تلك الاشياء الثلاثة فلذلك كان تعريفًا ناقصًا ؛ واما الثاني فأنه يفهم جوهره ، الاّ انه انما يشمل المفارق فقط . ومسائل الاحرى[11] والاخلق هي داخلة في باب العرض ، ذلك ان الاقل والاكثر انما يوجدان للعرض .

— ٥ —

[القول في الالفاظ المحمولة]

وقد يظن انه قد تكون مقايسة في الجوهر ، مثل ما فحص ارسطو في «كتاب المقولات» : هل اشخاص الجوهر اكثر في[1] انها جواهر او انواعها ؟ ومثل فحصه : هل